«14 آذار» رأت فيه هروباً إلى الأمام و«8 آذار» فاخرت بنبرة القوة فيه

خطاب الأسد «أزاح» الملفات الداخلية اللبنانية بانتظار «انقشاع الرؤية» إقليمياً

| بيروت ـ «الراي» |

بقي المشهد السياسي اللبناني امس «تحت تأثير» خطاب الرئيس السوري بشار الاسد، حيث انهمكت الاوساط السياسية بمحاولة استكشاف الأثر الذي تركته مبادرة الجامعة العربية على وضع النظام السوري عموماً، كما استشراف الانعكاسات الاضافية المحتملة للأزمة السورية على لبنان.

وبدا واضحاً من الانطباعات الاولية والفورية التي تركها الخطاب الذي أعقبه الأسد بإطلالة «وجهاً لوجه» بالغة الدلالات على مناصريه في دمشق امس (ترافقت مع اطلاق نار ابتهاجاً في جبل محسن في طرابلس)، ان الانقسام العمودي في لبنان حيال الازمة السورية مرشح لمزيد من التفاقم، وإن بوتيرة مضبوطة على ايقاع الواقع السياسي الراهن الذي انتقل الى مرحلة سحب «الفتائل» السياسية على المستوى الداخلي بانتظار «انقشاع الرؤية» اقليمياً.

فالقوى المعارضة، اي «14 آذار»، لم تر في اللهجة التصعيدية والهجومية التي طبعت خطاب الاسد تجاه العرب سوى نذير بتفاقم العزلة التي يعيشها النظام، وتالياً مضيه نحو فصول اضافية من القمع الدامي للثورة على نظامه. واذا كانت هذه القوى لا تضرب اي مواعيد محددة لنهاية وشيكة للنظام، فهي تبدو على اقتناع ان التصعيد الذي اعتمده الاسد لا يعدو كونه هروباً الى الامام اسوة بمعظم الحكام العرب الذين ضربتهم الثورات. ولكنها توقعت تفاقماً كبيراً في المنحى الدموي للازمة السورية في المرحلة المقبلة.

اما القوى الموالية، اي «8 آذار»، فبدت على انشراح واضح لنبرة القوة التي علت خطاب الاسد، مما يزوّدها مزيداً من الرهان على صمود النظام السوري. وهي رأت ان هذا الخطاب يعكس شعور الاسد بامتلاكه اوراق قوة داخلية وخارجية تدفعه الى الظهور مظهر القوة في مواجهة ما تعتبره هذه القوى استفحالاً للهجمة الخارجية على النظام. وتبعاً لهذه القراءة بدا من الواضح ان الخطاب ارخى ذيول استشعار قوى «8 آذار» بان خصومها في الداخل يفقدون الرهان على انهيار النظام السوري، على الاقل في مواعيد كانوا يعتقدونها وشيكة.

بين هذا الانطباع وذاك، تعتقد اوساط واسعة الاطلاع ان الوضع الداخلي في لبنان مرشح للثبات على وتيرته الحالية من دون اي خضات كبيرة، اذ أثبتت مسألة الاتهام بوجود تنظيم «القاعدة» في لبنان والسجالات التي دارت حولها، ان الصراع السياسي لا يزال يدور ضمن اطر مضبوطة ولو على نحو هشّ.

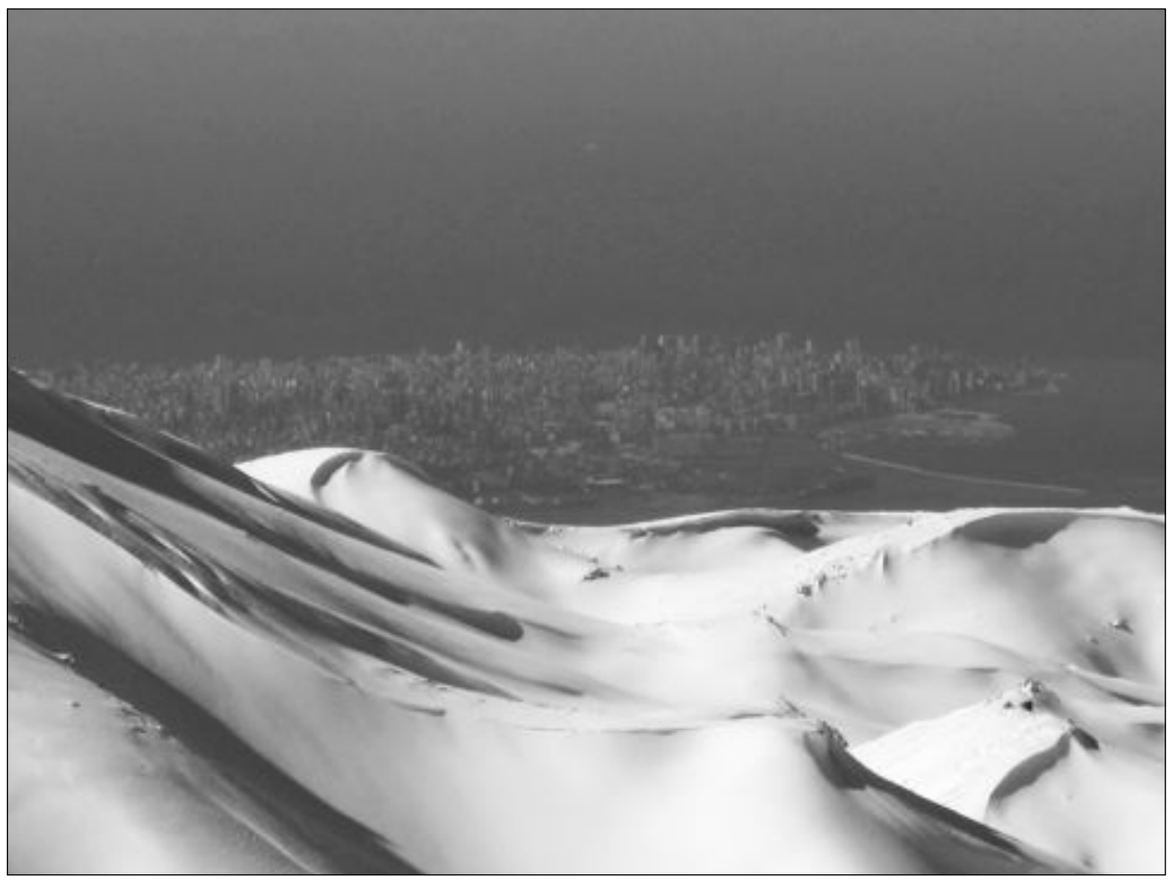

الثلج يغطي قمم الجبال المطلة على بيروت (ا ف ب)

وقالت هذه الاوساط لـ «الراي» ان ليس هناك حالياً ما يثير خشية كبيرة على تطورات غير محسوبة في لبنان حتى لو مضى الوضع في سورية نحو مزيد من التدهور باعتبار ان لبنان مرّ بنحو عشرة اشهر من عمر الازمة السورية وفق هذه الوتيرة المضبوطة ولا شيء يحول دون استمرارها الى امد طويل ما دام اي عنصر استثنائي او حدث طارئ كبير لم يحصل.

ومع ذلك تعتقد الاوساط نفسها ان كل شيء يبقى مرهوناً بالتطورات الخارجية اكثر منها بالتطورات الداخلية. فليس في الوضع الداخلي ما يثير الخشية الآن من تبدل الاوضاع، ولكن الخارج بما يحبل به من احتمالات متنوعة خصوصاً حيال الازمة السورية، سينعكس حتماً على لبنان في مرحلة من المراحل الآتية.

ولذا تقول الاوساط ان حسابات القوى الداخلية لم تصل بعد الى مرحلة الاختبار الحاسم للحفاظ على الاستقرار النسبي الذي يعيشه لبنان، وهو اختبار سيأتي اوانه فعلاً حين يتبين ان المعركة الفاصلة بين النظام السوري وخصومه الدوليين والعرب ستبدأ مع انهيار المبادرة العربية.

وغداة وصف الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري خطاب الاسد بانه «سخيف» ويعبّر عن حال «النكران» التي يعيشها الرئيس السوري، واعلان رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع ان «الاسد امضى وقتلا طويلاً يتكلم في كل شيء الا في حقيقة الأزمة، واختار مفاهيم سفسطائية في منطق بيزنطي»، رأت الامانة العامة لقوى 14 آذار ان «خطاب رئيس النظام في سورية انطوى على تلويح بمزيد من العنف الدموي في الداخل، والإشتباك مع المجتمعين العربي والدولي، ما يتطلّب مزيداً من الخطوات العربية والدولية لِلَجم ارتكاباته في الداخل وترجماته في الخارج»، وقالت: «وإذا كان لبنان نأى بنفسه، بلا مبرّر، عن الملف السوري في مجلس الأمن، فإن الحكومة مدعوّة اليوم، أكثر من أي وقت، الى أن تنأى بلبنان عن ترجمة النظام السوري لخطّته المضمرة في خطاب رئيسه».

وضمّت 14 آذار بعد اجتماع امانتها العامة امس «صوتها الى صوت الشعب السوري في مطالبة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بتسمية الأمور بأسمائها، ونقل صورة دقيقة عن المجازر»، مشددة على ان «التجارب اثبتت أن النظام السوري يسعى لاستغلال أي مبادرة ديبلوماسية أو مسعى سياسي في سبيل كسب الوقت وممارسة قدر أكبر من القمع».

وينتظر ان تكتمل لوحة المواقف اللبنانية من كلام الأسد، الذي نقل الأزمة السورية الى مرحلة جديدة، مع إطلالة الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله بعد غد حيث يفترض ان يتطرق في كلمته الى الوضع السوري وقضايا اقليمية الى جانب عناوين داخلية من دون استبعاد ان يتطرق الى زيارة الامين العام للامم المتحدة بان كي. مون للبنان التي تتزامن مع موعد إلقاء الكلمة.

وقد لفتت اوساط مراقبة الى ان «حزب الله» وبعد خروج احد مسؤوليه قبل ايام ليعلن ان بان «غير مرحّب به» في بيروت، تجنّب نقل التحفظ عن زيارة المسؤول الاممي الى مستوى اعلى وذلك حرصاً على عدم إرباك وضع الحكومة وزيادة «التصدعات» في صفوفها في مرحلة دقيقة اقليمياً ربما لا مصلحة فيها حالياً في كشف الوضع اللبناني سياسياً. علماً ان تقارير ذكرت ان «جس نبض» حصل من فريق بان حيال امكان عقد لقاءات في بيروت مع قياديين من «حزب الله» وسط توقعات بحظوظ شبه معدومة لإمكان تحقيق مثل هذا الاجتماع.

ومعلوم ان المنسق الخاص للمنظمة الدولية في لبنان بالانابة روبرت واتكنز كان جال على كبار المسؤولين اللبنانيين عارضاً لترتيبات زيارة بان التي تبدأ غداً ناقلاً تطلع الاخير الى اجراء محادثات مع اكبر عدد ممكن من القادة اللبنانيين في شأن ضمان استمرار الاستقرار والامان في لبنان، اضافة الى تأمين التزامات لبنان الدولية وكل قرارات مجلس الامن ومنها الـ 1701 (حول الجنوب) والـ 1680 (ترسيم الحدود مع سورية) والـ 1757 (المحكمة الدولية) والـ 1559 (السلاح غير الشرعي) الذي سيكون ناظره تيري رود . لارسن في عداد الوفد المرافق للامين العام للامم المتحدة الذي يتألف من نحو 10 من كبار المستشارين والمسؤولين في مكتبه في نيويورك.

والى جانب لقاءات بان مع كبار المسؤولين، تتجه الانظار الى مشاركته يوم الاحد في المؤتمر الدولي الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» بعنوان «الاصلاح والانتقال الى الديموقراطية في العالم العربي» بحضور حشد من الشخصيات العربية والاجنبية بينها وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو الذي ستكون له كلمة في المؤتمر، إلى جانب الامين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى.

ولم تستبعد معلومات لصحيفة «اللواء» ان يعقد اوغلو لقاءات مع عدد من الشخصيات اللبنانية من قوى 14 آذار، رافضة كشف اذا كان وزير الخارجية التركي يمكن ان يجتمع برئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، ومشيرة الى ان «اوغلو يسعى إلى لقاءات مع الرؤساء الثلاثة، في اطار رسالة ودّ تركية إلى لبنان ودعم المناخ الرامي إلى النأي بالبلد عما يجري في سورية والمحيط القريب».

«ما جدوى النقاش وسط التشبّث بالمواقف تجاه الأزمة السورية؟»

جنبلاط: لن أطلب موعداً من نصر الله

| بيروت ـ «الراي» |

نفى رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط الكلام عن أنه طلب موعداً من الأمين العام لـ «حزب الله» السيّد حسن نصر الله، معلناً «ولن أطلب».

ونقل تقرير صحافي عن جنبلاط ان كلاً من الطرفين، «حزب الله» والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يترأسه يعرف موقف الآخر مما يجري في سورية، وهنا نقطة الخلاف، وتالياً «ما جدوى النقاش؟»، لافتاً إلى أن نصر الله أبلغه في لقائهما الأخير أن الحزب يدعم الإصلاح في سورية.

واذ اوضح «ان اللقاءات الوحيدة التي تعقد مع حزب الله هي لقاءات ذات طابع أمني مناطقي» هدفها الحفاظ على الاستقرار في المناطق المختلطة شيعياً ـ درزياً ـ سنياً، أي من الشويفات إلى إقليم الخروب، بدا مدركاً أهميّة الحوار مع «حزب الله» في سبيل تجنيب البلد أي تداعيات لما يجري أو سيجري في سورية، مشيراً إلى أن «المشكلة تكمن في أن الحزب متشبّث بموقفه»، ولافتاً إلى أن نائب وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان أبلغه موقفاً من هذا النوع، وكاشفاً ان الاميركيين يدعون إلى الحوار مع حزب الله إلى جانب إشادتهم بإدارة الرئيس نجيب ميقاتي للملفات السياسية «وهو تحوّل كبير مقارنة بموقفهم منذ سنة».

وليد جنبلاط

وتمنى جنبلاط لو تمّ تلقف مبادرة الرئيس فؤاد السنيورة الحواريّة، يوم زار نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان وجمعيّة المبرات الخيريّة وقال: «السنيورة رجل دولة. ظُلم بما قيل عنه في حرب يوليو 2006؟ ويجب إعادة قراءة إدارته لعمليّة التفاوض الديبلوماسي ». وباعتقاده، عمل السنيورة جاهداً لعدم إقفال الحدود اللبنانيّة ـ السوريّة أمام المقاومة، وفي موضوع شبكة الاتصالات (التابعة لـ «حزب الله») في مايو 2007 أنا كنت المتحمّس أكثر منه».

«العربي أم أوباما وكاميرون وساركوزي وميركل وأردوغان؟»

من الكذاب في ملف سورية؟

| بقلم - محمد رشيد |

لا يجوز إطلاقا ان نسمح بعبور تصريحات الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي مرور الكرام، فهي تصريحات خطيرة للغاية، وعلى صدقها من عدمه يتوقف مصير دماء عشرات الآلاف من ابناء الشعب السوري الباحث عن «الحرية والكرامة»، واذا كان السيد الأمين العام لا ينطق عن الهواء، فعليه ان يبرئ نفسه من دماء السوريين، ويعلن من هي الأطراف الدولية التي أبلغته بانعدام شهيتها عن انقاذ شعب يسحق منذ اكثر من 300 يوم بالتمام والكمال، عليه، بل ومن حقه ان يبرئ نفسه، ومن واجبه مصارحة أمة اختارته من بين اكثر من 300 مليون كي يحمل الأمانة، رجلا وأمينا وقاضيا محترما، بل انها اللحظة الأنسب في حياته كلها ليكون كاشفا ومكشوفا، وان يقرر البقاء او الرحيل في ضوء ذلك، بدلا من الصمت ومراكمة العار لاسمه ولابنائه وأحفاده الذين لا يستحقون منه كل ذلك.

فهل سيفعل؟ أم سنراه صامتا الى تصريح آخر ملتبس قريبا؟

وما قاله السيد الأمين العام يعد جريمة كبرى حتى ان كان صحيحا، فما باله ان لم يكن صحيحا، ان تلك الكلمات هي «رخصة» مفتوحة لبشار ونظامه بالقتل، فإزاء العجز العربي المشبوه والعفن، يغلق السيد نبيل العربي اخر بوابات الأمل في وجه شعب ثائر قارب على النصر، رخصة بالقتل للنظام، ومحاولة احباط و«تيئيس» للشعب السوري، ويجب ألا يسمح له هذه المرة بالفرار تحت ظلام الصمت، بل يجب ان يوضع امام واجب البوح بما يعرف ولا يعرفه الآخرون، والتحدي الاول يذهب مباشرة الى قيادة المجلس الوطني السوري، وعلى هذه القيادة ان تثبت جدارتها لشعبها الان، باستنطاق السيد الأمين العام او إدانته علنا، والا سيفقد المجلس مبررات وجوده.

لقد رجوت الأمين العام منذ اشهر، منذ ان كان خمسة آلاف شهيد سوري ما زالوا بيننا وعلى قيد الحياة ان «يخلع» من هذا الملف، وان يسلمه الى احد كبار المسؤولين في الجامعة، لان عجزه في الموضوعية والحيادية كان واضحا جداً، بل ارسلت اليه رسالة شخصية عبر اقرب الناس اليه، رجوته فيها ألا يذهب في تلك الرحلة المشؤومة الى دمشق، لكني سرعان ما اكتشفت انا وغيري ان للرجل دورا، او دينا للنظام، دينا واجب الأداء، ولا نملك اليوم إلا ان نقول «حسبنا الله ونعم الوكيل».

لكن على الأمين العام ان يقول كل الحقيقة او يرحل فورا، ومن صلب واجبات الثورة السورية الان ان ترفع شعار «الشعب يريد رحيل العربي فورا».

لقد ضلّلنا السيد الأمين العام اكثر من مرة، فهذا الرجل المفترض انه نتيجة من نتائج الثورة المصرية والعربية، لكنه ينتمي بامتياز وتفوق الى العهود الديكتاتورية الدموية، اما هذه المرة، ان قبلنا منه التضليل يكون «ذنبنا على جنبنا»، ويجب ان يُحشر ليكشف عن معلوماته، ولا يجوز ان يسامح فقط لان القاهرة او الرياض او الدوحة راضية عنه، لعب بنا في التمديد والتأجيل، لعب بنا في المهل المتكررة، لعب بنا في نسف المبادرة العربية، لعب بنا في بروتوكول «المنافقين» عفوا المراقبين، مع خالص الاحترام والتقدير للشرفاء منهم، لعب بنا في اختيار الفريق احمد الدابي، بكل ما يحمله من غموض والتباس، وغير ذلك الكثير الكثير، فإلى متى؟ هل نصبر عليه لآخر سوري، ام ماذا؟

ولأننا فاقدو الثقة بالرجل، بكل ما يمكن ان يجره ذلك من سوء الظن، علينا واجب التحقق من عواصم القرار الدولي، ونسأل، واشنطن وباريس ولندن وبرلين واسطنبول، عن صحة ما ينسبه اليهم السيد الأمين العام، وهل فعلا عبر بدقة عن مواقفهم؟ هل هو يكذب علينا؟ ام ان من يكذب هم باراك أوباما ونيكولا ساركوزي ودافيد كامرون وأنجيلا ميركل ورجب طيب اردوغان؟ وهل هم كذبوا علينا منذ البداية، ام ان «اللوبي» الاسرائيلي بدا يعطي ثماره؟ لقد وجه اليهم السيد الأمين العام تهمة مباشرة بخداع وتضليل الشعب السوري بقصد وتعمد، وعلى قادة تلك الدول تقديم جواب شاف، او على الاقل اعتذار صريح للشعب السوري البطل، ومن واجب الجاليات العربية والاسلامية في الدول المذكورة ان تضع كل انواع الضغط الشرعية من اجل الوصول الى الحقيقة.

مرة اخرى، وللأسف، اجد نفسي مضطرا لان اقول ان فحص وتدقيق مواقف عواصم التأثير الدولي، يدخل في صلب اختصاصات المجلس الوطني السوري، سواء لجهة التثبت من مصداقية السيد الأمين العام، او لاحتمال ان اطرافا اخرى من المعارضة تعرقل الجهد الدولي، وقبل كل شيء، وفوق كل شيء، على قادة المجلس ان يفحصوا في قلوبهم صدقهم مع شعبهم في رفع شعار «التدخل الدولي الفعال» وليس «التدويل» والذي هو متحقق منذ اشهر، بل متحقق حتى قبيل انشاء المجلس الوطني السوري.

لقد كشفت تصريحات نبيل العربي «الرعناء» على اقل وصف ممكن، ظهر الثورة السورية امام جلاد دمشق، وأعطته الاذن والشرعية على الإيغال في الدماء البريئة لابناء وبنات سورية، بل هو فعل ذلك بغطاء عربي ودولي، برسم من يريد ان يبرئ ساحته من المجزرة المقبلة، والسؤال الحيوي هو، هل اللجنة العربية الخاصة موافقة على ذلك؟ وهل العواصم العربية التي تركت اللجنة الخاصة مرتعا لدول الضد موافقة على ذلك؟

وبوضوح اكبر، اعرف من مصادري واتصالاتي، ان الشعب السوري شاخص النظر الى الرياض اولا، لانه شعب مقتنع وواثق من حب واهتمام خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ولقد اثبتوا لجلالته ان أنصاف الرجال، هم قتلة الاطفال والنساء في سورية، وانظارهم شاخصة نحو القاهرة وعمان واسطنبول، بل ويأملون من الكويت وأميرها الشيخ صباح الاحمد الكثير، والى المغرب وتونس وليبيا واليمن، الى عمان والبحرين، بل هو شعب حائر بصمت الامارات، إمارات الشيخ الراحل زايد العرب رحمه الله، الذي ما ترك يوما شانا عربيا على هذا النحو، بل وقفات عز أعطى الراحل الكبير دروسا فيها.

ان الموقف الراهن في سورية يجعل من قادة الامة، شركاء في الدم، ويجعل من قادة العالم شركاء في هذه الجريمة الانسانية الكبرى، ولابد من وقفة عز، او صراحة رجولة وشهامة، اما مع الحق، حق المواطن السوري في «الحرية والكرامة»، او الاعتذار عن العجز.

أول وزير خارجية لبناني يزور طرابلس منذ 33 عاماً

منصور بدأ زيارة «مفصلية» لليبيا ويعود بجواب «حاسم» حول مصير الإمام الصدر

| بيروت ـ «الراي» |

بدأ وزير الخارجي اللبناني عدنان منصور امس زيارة «فوق العادة» لليبيا ينتظر ان يعود معها بجواب «حاسم» طال انتظاره حول مصير رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى المغيب الإمام موسى الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين الذين «اختفوا» خلال زيارة لطرابلس الام 1978.

وتوجّه رئيس الديبلوماسية اللبنانية الى طرابلس ومعه وفد رسمي مكلف بمتابعة الاتصالات مع السلطات الليبية الجديدة «لتحرير الامام الصدر ورفيقيه»، كما رافقه نجل الامام المغيب صدر الدين الصدر ونجل الشيخ محمد يعقوب الدكتور علي يعقوب واعلاميين.

وسيبحث رئيس الديبلوماسية اللبناني، وهو اول وزير خارجية يزور ليبيا منذ 33 عاماً وبعد انتصار الثورة، في ما آلت اليه الإتصالات الجارية بين وزارتي الخارجية في البلدين حول مصير التحقيقات الجارية لكشف مصير الامام الصدر ورفيقيه.

وسيلتقي منصور رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل ورئيس الحكومة عبد الرحيم الكيب ووزير الداخلية فوزي عبد العال ووزير الخارجية عاشور بن خيال والمسؤولين الامنيين الذين سيطلعون الوفد اللبناني على ما توافر لديهم من معطيات حول هذا الملف في ضوء وعود كانوا قطعوها لبيروت اثر انتصار الثورة الليبية.

ومعلوم ان تقارير لبنانية كانت نقلت بعيد مقتل القذافي، عن مصدر موثوق في المجلس الوطني الليبي ان «الإمام الصدر قد توفي العام 1998 في الزنزانة التي أُحتجز فيها منذ اختفائه على ايدي اجهزة نظام معمّر القذافي العام 1978».

وذكر هذا المصدر ان «الصدر أدركه الموت بوفاة طبيعية صيف 1998، بينما كان محتجزاً في سجن طرابلس المركزي في زنزانة تحت الارض حيث كان يعيش في ظروف صحية صعبة».

واذ اشار الى ان «جثمان الصدر تم حفظه في براد السجن، بناء لاوامر من معمر القذافي شخصياً، او تنفيذاً لتعليمات كبار معاونيه»، اوضح بناء على التحقيقات الاولية «ان الجثمان بقي محفوظاً في براد سجن طرابلس المركزي حتى الايام الاولى من اندلاع الثورة ضد نظام القذافي»، مرجحاً ان يكون الجثمان «أُخرج من براد السجن، مع بدء اطلاق بعض المساجين عند اقتراب قوات الثوار من طرابلس وانه دُفن في مقبرة جماعية في احدى ضواحي العاصمة تم العثور عليها أخيراً بعد التحقيق مع بعض مسؤولي السجن السابقين، والبحث جارٍ حالياً لتحديد هويات الضحايا المدفونين في هذه المقبرة الجماعية، بما في ذلك التعرف على جثمان الامام الصدر».

وقبيل مغادرته بيروت رفض وزير الخارجية اللبناني الخوض في اي احتمالات معلناً ان «اهمية الزيارة تأتي من حيث الشكل والاساس من خلال اجراء محادثات مع كبار المسؤولين الليبيين بشأن قضية وطنية لبنانية تتعلق بتغييب سماحة الامام موسى الصدر ورفيقيه، اضافة الى طي صفحة سوداء من الماضي الذي رسم العلاقات الليبية ـ اللبنانية».

اضاف: «هناك الكثير من الاقوال والنظريات والاجتهادات والمعلومات المتداخلة ببعضها البعض، ولكن ما نريده اليوم من خلال هذه الزيارة والمحادثات مع المسؤولين الليبيين هو الكشف عن الحقيقة وتحرير المخطوفين».

وعن المستجدات التي حصلت بعد زيارة المدير العام للمغتربين قبل شهرين الى ليبيا، قال: «صحيح، لقد أجرى وفد برئاسة هيثم جمعة محادثات مع المسؤولين الليبيين وحصلت خطوات متقدمة. وهذه الزيارة تأتي في سياق الزيارة السابقة ونأمل ان نتوصل الى نتيجة ايجابية في هذا الشأن».

ورداً على سؤال عن التمثيل الديبلوماسي بين ليبيا ولبنان في المستقبل، اشار الى «وجود تمثيل ديبلوماسي حالياً ولكن على مستوى القائم بالاعمال»، وقال: «لا شك في اننا عندما نتوصل الى الحقيقة ونصل الى النتيجة المرجوة التي نريدها سنفتح صفحة جديدة مع الشقيقة ليبيا».

وعما إذا كان سيطلب لبنان رسمياً مقابلة المتهمين الرئيسيين بالقضية (يلاحقهم القضاء اللبناني غيابياً)؟ أجاب: «كل شيء وارد فنحن نريد ان نتوصل الى الحقيقة».

وختم مؤكداً «ان كل ما نطمح اليه هو العودة بأخبار سارة وان شاء الله نتوصل الى نتيجة ايجابية تسر جميع اللبنانيين وخصوصاً اصحاب الشأن».

نواب بيروت قرروا محاورة «حزب الله» و«أمل» من أجل عاصمة «منزوعة السلاح»

| بيروت ـ «الراي» |

قرّر نواب بيروت (من 14 آذار) الانتقال الى مرحلة الحوار مع القوى السياسية الموجودة في العاصمة اللبنانية والتي لا تمثّلها في البرلمان ومن بينها «حزب الله» وحركة «امل» وذلك في إطار مسعاها لتحقيق «بيروت الكبرى منزوعة السلاح».

وكان نواب بيروت عقدوا امس اجتماعاً في البرلمان خرج بعده النائب محمد قباني ليعلن انه «بعد انتهاء جولة من اللقاءات التي عقدناها مع الرؤساء وآخرها كان اللقاء الثاني مع الرئيس ميشال سليمان، كان هذا الاجتماع لتقويم هذه اللقاءات وتحديد الخطوات المقبلة»، وقال: «نعتقد ان بيروت الادارية ليست جزيرة ولا يمكن ان تكون منفصلة في موضوع مثل نزع السلاح، ولذلك ومن اجل تحصين موضوع نزع السلاح في بيروت الادارية، من الضروري ان نتعاطى مع بيروت الكبرى تحت نفس العنوان، وهذا يعني الانفتاح على قوى سياسية موجودة في بيروت الكبرى وربما غير ممثلة في نواب بيروت، وطبعاً هذا الامر لا يحتاج الى عناء كبير لنعلم من هي المقصودة، اي «حزب الله» وحركة «امل»، علماً ان التيار الوطني الحر (بزعامة العماد ميشال عون) والطاشناق هم موجودون ايضاً في بيروت، وكذلك والحزب التقدمي الاشتراكي».

اضاف: «الخطوة المقبلة هي ان نتحاور مع هذه القوى وان نحرص على ان يكون عملنا هادئاً وثابتاً وطويل النفس، فالموضوع الذي نتصدى له ليس بسيطاً بل على قدر كبير من الاهمية، والنجاح في تحقيقه يتعدى بيروت الادارية، بل يشكل خطوة ايجابية على الصعيد الوطني».